«لا» التي لِنَفي الجنسِ

١٩٧ ـ عَـمَـلَ إنَّ اجْعَلْ لِلا في نَكِرَهْ   مُـفْـرَدَةً جـاءَتْـكَ أَوْ مُـكَـرَّرَهْ[١]

هذا هو القسمُ الثالثُ من الحروف الناسخة للابتداءِ، وهي «لا» التي لنفي الجِنْسِ، والمرادُ بها «لا» التي قُصِدَ بها التَّنصيصُ على استغراق النَّفي للجِنْسِ كلِّه[2].

وإنَّما قُلْتُ: «التنصيص» احترازاً عَنِ التي يقع الاسمُ بعدها مرفوعاً، نحو: «لا رَجُلٌ قائماً»؛ فإنها ليسَتْ نَصاً في نَفْي الجنْسِ؛ إذ يَحتمل نفيَ الواحدِ ونَفْيَ الجِنْسِ؛ فبتقدير إرادة نفي الجنس لا يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلان» وبتقدير إرادةِ نفي الواحدِ يجوزُ «لا رَجُلٌ قائماً بَلْ رَجُلانِ»، وأما «لا» هذه فهي لنفي الجنس ليس إلَّا؛ فلا يجوزُ «لا رَجُلَ قائِمٌ بَلْ رَجُلانِ».

وهي تعملُ عمل «إنَّ»[3]؛ فتَنْصِبُ المبتدأ اسماً لَها، وترفع الخبرَ خَبراً لها، ولا فَرْق في هذا العمل بينَ المفرَدةِ ـ وهي التي لم تتكَرَّر، نحوُ: «لا غُلامَ رَجُلٍ قائِمٌ» ـ وبين المكرَّرة، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوةَ إلَّا باللهِ»[٤].

---

(١) «عمل» مفعول أول مقدم على عامله وهو قوله: «اجعل» الآتي، وعمل مضاف، و«إن» قصد لفظه: مضاف إليه «اجعل» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «للا» جار ومجرور متعلق باجعل، وهو المفعول الثاني لاجعل «في نكرة» جار ومجرور متعلق باجعل «مفردة» حال من الضمير المستتر في «جاءتك» الآتي «جاءتك» جاء: فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هي يعود على «لا» والتاء للتأنيث، والكاف مفعول به لجاء «أو» عاطفة «مكررة» معطوف على مفردة.

(2) قال المرادي: اعلم أنّ «لا» حرفٌ مشتركٌ، فأصلُها ألا تعمل، وقد أُعملَت عمل «ليس» تارةً، وعمل «إنّ» أخرى. «توضيح المقاصد والمسالك» ١/ ٥٤٤.

والجنس (أي: جنس مبتَدئها) منفيٌّ بها على سبيل الاستقراء ورفع احتمال الخصوص، فهي بهذا الضابط مختصةٌ بالأسماء، فتعمل.

وبعض النحاة يسميها «لا» التبرئة؛ بمعنى تبرئة جنس اسمِها كلِّه من معنى خبرِها، أو بمعنى تبرئة خبرِها من جنس اسمها.

فإذ تقول: «لا رجلَ في الدار» تُبرّئ جنس الرجال من كونهم في الدار، وتبرئ الدار من أن يكون فيها أيُّ رجل.

(3) وأما في المعنى فهما متضادتان، فـ«إنّ» لتوكيد الإثبات أو الإيجاب، و«لا» لتوكيد النفي.

(٤) ومع أنها تعمل مفردة ومكررة، فعملها بعد استيفاء شروطها وهي مفردة واجب، وعملها مكررة جائز.

ولا يكونُ اسمُها وخبرُها إلا نكرةً[١]؛ فلا تعملُ في المعرفةِ، وما وردَ من ذلك مُؤَوَّل بنكرة، كقولهم: «قَضيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لَها» فالتقديرُ: ولا مُسَمًّى بهذا الاسمِ لها[٢]، ويدلُّ على أنَّه مُعامَلٌ معامَلَةَ النَّكرةِ وصْفُهُ بالنَّكرَةِ، كقولك: «لا أبا حَسَنٍ حَلَّالاً لها» ولا يُفْصَلُ بينَها وبينَ اسمِها؛ فإنْ فُصِلَ بينَهما أُلغِيَت، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ﴾ [الصافات: ٤٧][3].

١٩٨ ـ فانْصِبْ بها مُضافاً او مُضارِعَهْ ... وَبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ[٤]

١٩٩ ـ وَرَكِّبِ المُفْرَدَ فاتِحاً كَلا ... حَوْلَ وَلا قُوَّةَ والثَّانِي اجْعَلا[٥]

---

(١) **الشروط التي يجب توافرها لإعمال «لا» عمل «إن» ستة، وهي:** أن تكون نافية، وأن يكون المنفي بها الجنس، وأن يكون النفي نصًّا في ذلك، وألا يدخل عليها جارٌّ كما دخل عليها في نحو قولهم: جئت بلا زادٍ، وقولِهم: غَضِبتُ مِنْ لا شيءٍ، وأنْ يكونَ اسمها وخبرُها نكرتين، وألا يفصل بينها وبين اسمها فاصل أيُّ فاصل ولا خبرها، وقد صرح الشارح هنا بشرطين، وهما الخامس والسادس، وأشار في صدر كلامه إلى الثلاثة الأولى، وترك واحدًا، وهو ألا يدخل عليها جارٌّ.

(٢) هكذا أوَّله الشارحُ، وليس تأويله بصحيح؛ لأن المسمَّى بأبي حسن موجود وكثيرون، فالنفي غير صادق.

وقد أوَّله العلماء بتأويلين آخرين:

أحدهما: أن الكلام على حذف مضاف، والتقدير: ولا مثلَ أبي حَسَنٍ لها. و«مثل» كلمةٌ متوغِّلة في الإبهام لا تتعرف بالإضافة، ونفي المثل كناية عن نفي وجود أبي الحسن نفسه.

والثاني: أن يجعل «أبا حسن» عبارة عن اسم جنس، وكأنه قد قيل: ولا فيصل لها، وهذا مثل تأويلهم في باب الاستعارة نحو «حاتم» بالمتناهي في الجود، ونحو «مادر» بالمتناهي في البخل، ونحو «يوسف» بالمتناهي في الحسن، وضابطه: أن يُؤوَّلَ الاسمُ العَلَمُ بما اشتُهر به من الوصف.

(3) لا: نافية لا عمل لها. فيها: جار ومجرور متعلقان بخبر مقدم محذوف. غول: مبتدأ مؤخَّر.

(٤) **«فانصب»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«بها»** جار ومجرور متعلق بانصب **«مضافاً»** مفعول به لانصب **«أو»** عاطفة **«مضارعه»** مضارع بمعنى مشابه: معطوف على قوله: «مضافاً» ومضارع مضاف، والهاء العائدة إلى قوله: «مضافاً» مضاف إليه **«وبعد»** ظرف متعلق بقوله: «اذكر» الآتي، وبعد مضاف، و«ذا» من **«ذاك»** اسم إشارة: مضاف إليه، والكاف حرف خطاب **«الخبر»** مفعول به لاذكر الآتي «اذكر» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«رافعه»** رافع: حال من الضمير المستتر في «اذكر» ورافع مضاف، والهاء مضاف إليه، من إضافة الصفة لمعمولها، وهي لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ولذلك وقع هذا المضاف حالاً.

(٥) **«وركب»** الواو عاطفة، ركب: فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«المفرد»** مفعول به لركب **«فاتحاً»** حال من الضمير المستتر في «ركب» ومتعلقه محذوف، والتقدير: فاتحاً له **«كلا»** الكاف =

٢٠٠ ـ مَرْفوعاً اوْ مَنْصوباً اوْ مُرَكَّبا   وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبا[١]

لا يخلو اسمُ «لا» [هذه] من ثلاثة أحوال:

الحال الأولُ: أن يكون مضافاً [نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ حاضِرٌ»].

الحال الثاني: أنْ يكونَ مُضارعاً للمضاف، أي مُشابهاً له، والمرادُ به: كلُّ اسمٍ له تَعَلُّقٌ بما بعده[2]: إمّا بعملٍ، نحوُ: «لا طالِعاً جَبَلاً ظاهرٌ، ولا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ راكِبٌ»، وإمّا بِعَطْفٍ، نحوُ: «لا ثَلاثةً وَثَلاثينَ عِنْدَنا» ويسمَّى المشبَّهُ بالمضاف: مُطَوَّلاً، ومَمْطولاً، أي: ممدوداً، وحُكْمُ المضافِ والمشبَّهِ به النَّصبُ لفظاً[3] كما مُثِّلَ.

والحال الثالث: أن يكونَ مفرداً، والمرادُ به هنا ما ليس بمضافٍ ولا مُشَبَّهٍ بالمضافِ؛ فيدخلُ فيه المثنَّى والمجموعُ.

وحُكمُه البناءُ على ما كان يُنْصَبُ به؛ لتركُّبِهِ مع «لا» وصيرورته معها كالشيءِ الواحد؛

= جارة لقول محذوف على ما سبق غير مرة، ولا: نافية للجنس «حول» اسم لا، مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها محذوف، والتقدير: لا حول موجود «ولا» الواو عاطفة، ولا: نافية للجنس أيضاً «قوة» اسمها، وخبرها محذوف، وهذه الجملة معطوفة بالواو على الجملة السابقة «والثاني» مفعول أول قدم على عامله، وهو قوله: اجعلا، الآتي «اجعلا» اجعل: فعل أمر، مبني على السكون لا محل له من الإعراب، وحرك بالفتح لأجل مناسبة الألف، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والألف للإطلاق، أو هو فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف لا محل له من الإعراب، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب.

(١) «مرفوعاً» مفعول ثان لاجعل في البيت السابق «أو منصوباً» أو: حرف عطف، منصوباً: معطوف على مرفوع «أو مركباً» معطوف على قوله: «مرفوعاً» السابق «وإن» الواو عاطفة، إن: شرطية «رفعت» رفع: فعل ماض فعل الشرط مبني على الفتح المقدر في محل جزم، وتاء المخاطب فاعل «أولاً» مفعول به لرفعت «لا» ناهية «تنصبا»: فعل مضارع مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف في محل جزم بلا الناهية، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذف منها الفاء ضرورة، وكان حقه أن يقول: وإن رفعت أولاً فلا تنصبا.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٤٥: ما اتصل به شيءٌ من تمام معناه.

والمراد: أنه يتمم معناه ويكمله.

(3) واسم «لا» في الحالتين مُعرَبٌ؛ لمعارضة الإضافة لمعنى «من» الاستغراقية الذي تضمنته «لا».

فهو معها كخَمْسةَ عَشَرَ[(1)]، ولكن محلَّه النَّصبُ بـ «لا»؛ لأنَّه اسم لها؛ فالمفردُ الذي ليس بمثنًّى ولا مجموعٍ يُبْنَى على الفتحِ؛ لأنَّ نصبَه بالفتحة، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله».

والمثنَّى وجمعُ المذكَّر السالم يُبْنَيانِ على ما كانا يُنْصَبانِ به، وهو الياءُ، نحو: «لا مُسْلِمَيْنِ لكَ، ولا مُسْلِمِينَ لزيد» فَمُسْلِمَيْنِ وَمُسْلِمِيْنَ مبنيَّان؛ لتركُّبِهما مع «لا» كما بُني «رجل» [لتركُّبِهِ] معَها.

وذهب الكوفيون والزَّجاجُ إلى أنَّ «رَجُلَ» في قولك: «لا رَجُلَ» معربٌ، وأنَّ فتحتَه فتحةُ إعرابٍ لا فتحةُ بناءٍ، **وذهبَ المبرِّدُ** إلى أن «مُسْلِمَيْنِ» وَ«مُسْلِمينَ» معربان[(٢)].

وأما جمعُ المؤنَّثِ السالمُ، فقالَ قومٌ: مبنيٌّ على ما كان يُنصَبُ به، وهو الكَسْرُ، فتقولُ: «لا مُسْلِماتِ لك» بكَسْرِ التاءِ، ومنه قولُهُ: [البسيط]

ش١٠٩ ـ إنَّ الشَّبابَ الَّذي مَجْدٌ عَواقِبُهُ فِيهِ نَلَذُّ وَلا لَذَّاتِ لِلشَّيبِ[(٣)]

---

(1) وقيل: بُني لتضمنه معنى الحرف «من» الاستغراقية.

(٢) ذهب أبو العباس المبرد إلى أن اسم «لا» إذا كان مثنى أو مجموعًا جمع مذكر سالمًا، فهو معرب منصوب بالياء، وليس مبنيًّا كما ذهب إليه جمهور النحاة، واحتج لما ذهب إليه بأن التثنية والجمع من خصائص الأسماء، وقد علمنا أن من شرط بناء الاسم لشبهه بالحرف في وجه من وجوه الشَّبه التي تقدَّم بيانها: ألا يعارض هذا الشبهَ شيءٌ من خصوصيات الأسماء.

والجواب على هذه الشبهة من وجهين:

أولهما ـ وهو وجه عقلي ـ: أن ما كان من خصائص الأسماء إنما يقدح في بناء الاسم ويعارضه إذا طرأ على الاسم بعد كونه مبنيًّا، فأما إذا كان ما هو من خصائص الأسماء موجودًا في الاسم ثم عرض لهذا الاسم ما يقتضي شبهه بالحرف من بعد ذلك، فإنه لا يعارض سبب البناء ولا يمنع منه، ونحن ندَّعي أن الاسم كان مثنًّى أو مجموعًا، ثم دخلت عليه لا فتركَّب معها تركُّب خمسةَ عشرَ، فوجد سبب البناء طارئًا على ما هو من خصائص الاسم.

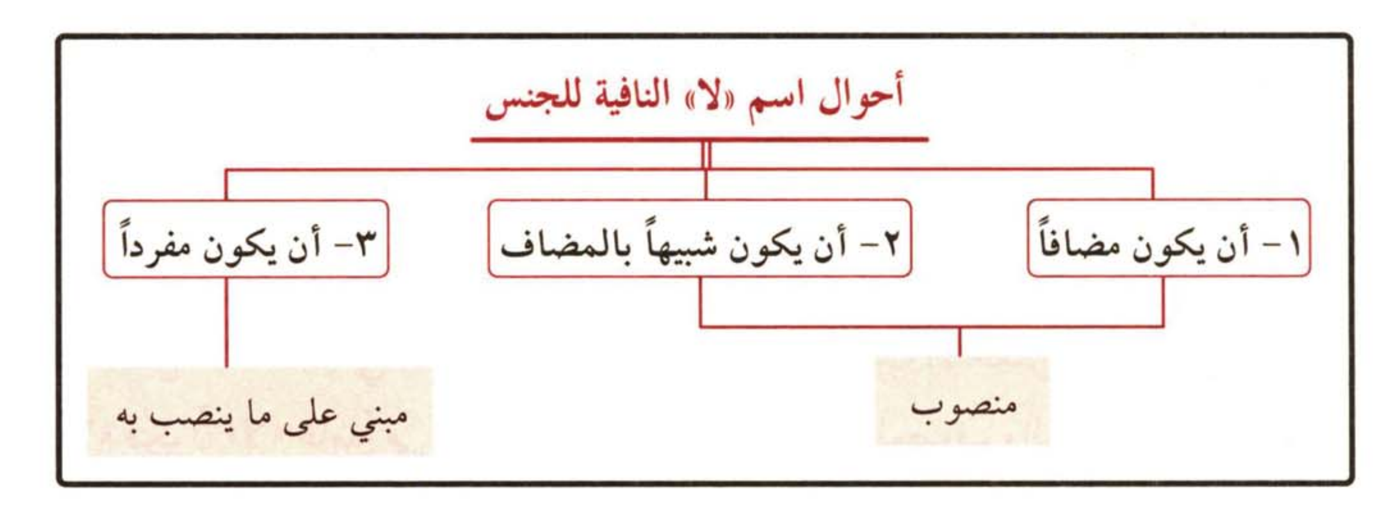
الثاني ـ وهو نقض لمذهبه بعدم الاطراد ـ: أن المبرِّدَ نفسه قد اتفق مع الجمهور على بناء اسم «لا» المجموعِ جمعَ تكسيرٍ، ولم يعبأ معه بما هو من خصائص الاسم، وهو الجمع، كما اتفق مع الجمهور على بناء المنادى المثنَّى أو المجموعِ جمعَ المذكر السالم على ما يُرفع به، ولم يعبأ بما هو من خصائص الأسماء.

(٣) البيت لسلامة بن جندل السعدي من قصيدة له مستجادة، وأولها قوله:

أَوْدَى الشَّبَابُ حَميداً ذُو التَّعاجيبِ أَوْدَى وذلك شَأْوٌ غَيرُ مَطلُوبِ
وَلَّى حَثيثاً وذاكَ الشَّيبُ يَتْبَعُهُ لَوْ كانَ يُدرِكُه رَكْضُ اليَعاقيبِ

=

وأجاز بعضُهم الفتحَ، نحو: «لا مسلماتَ لك»[(١)].



= **اللغة**: «أودى» ذهب وفني، وكرر هذه الكلمة تأكيدًا لمضمونها؛ لأنه إنما أراد إنشاء التحسُّر والتحزن على ذهاب شبابه، «حميداً» محمودًا «التعاجيب» جمع العجب، وهو جمع لمفرد غير مفرده المستعمل، وهو المعبَّر عنه بأنه لا واحد له من لفظه، ويُروى في مكانه: «الأعاجيب» وهو جمع أعجوبة، وهي الأمر الذي يُتعجب منه «شأو» هو الشوط «حثيثًا» سريعًا «اليعاقيب» جمع يعقوب، وهو ذكر الحَجَل «مجد عواقبه» المراد أن نهايته محمودة «الشيب» بكسر الشين: جمع أشيب، وهو الذي ابيضَّ شعره. ورُوي صدر البيت المستشهَد به هكذا:

أَودَى الشَّبَابُ الَّذي مَجْدٌ . . . إلخ

الإعراب: «**إن**» حرف توكيد ونصب «**الشباب**» اسم إن «**الذي**» اسم موصول نعت للشباب «**مجد**» يجوز أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، والتقدير: هو مجد، و«**عواقبه**» ـ على هذا ـ نائب فاعل مجد؛ لأنه مصدر بمعنى اسم المفعول كما فسرناه، ويجوز أن يكون «مجد» خبرًا مقدمًا، و«عواقبه» مبتدأ مؤخرًا، وجاز الإخبار بالمفرد ـ وهو مجد ـ عن الجمع ـ وهو عواقب ـ لأن الخبر مصدر، والمصدر يُخبَر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ لأنه لا يُثنى ولا يجمع، وعلى كل حال فجملة «مجد عواقبه» ـ سواء أقدرت مبتدأ أم لم تقدر ـ لا محل لها من الإعراب صلة الموصول، وهو «الذي»، «**فيه**» جار ومجرور متعلق بقوله: «نلذ» الآتي «**نلذ**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره نحن «**ولا**» نافية للجنس «**لذات**» اسم لا مبني على الكسرة نيابة عن الفتحة لأنه جمع مؤنث سالم في محل نصب «**للشيب**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا».

الشاهد فيه: قوله: «ولا لذات للشيب» حيث جاء اسم لا ـ وهو لذات ـ جمع مؤنث سالمًا، ووردت الرواية ببنائه على الكسرة نيابة عن الفتحة، كما كان ينصب بها لو أنه معرب.

(١) **اعلم أن للعلماء في اسم «لا» إذا كان جمع مؤنث سالمًا أربعةَ مذاهب:**

الأول: أنْ يُبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة من غير تنوين، وهذا مذهب جمهرة النحاة.

الثاني: أن يبنى على الكسرة نيابة عن الفتحة لكن يبقى له تنوينه، وهذا مذهب صحَّحه ابن مالك صاحب =

وقولُ المصنِّفِ: «وَبَعْدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ» معناه أنَّه يُذكر الخبر بعدَ اسم «لا» مرفوعاً، والرافعُ له «لا» عند المصنف وجماعة، [وَعند سيبويه الرافعُ له «لا»] إنْ كانَ اسمُها مضافاً أو مشبَّهاً بالمضاف، وإنْ كانَ الاسمُ مفرداً، فاختُلِفَ في رافعِ الخبر؛ فَذَهَبَ سيبويه إلى أنه ليسَ مرفوعاً بـ«لا» وإنما هو مرفوع على أنه خبر المبتدأ، لأن مذهبه أن «لا» واسمَها المفردَ في موضع رفع بالابتداءِ[1]، والاسم المرفوعُ بعدَهما خبرٌ عن ذلك المبتدأ، ولم تعملْ «لا» عندَه في هذه الصورة إلَّا في الاسم، وذهبَ الأخفشُ إلى أنَّ الخبر مرفوعٌ بـ«لا» فتكونُ «لا» عاملةً في الجزأين كما عملَتْ فيهما مع المضاف والمشبه به.

وأشار بقوله: «والثاني اجعلا» إلى أنه إذا أُتيَ بعد «لا» والاسْمِ الواقع بعدَها بعاطفٍ ونكرة مفردة وتكررت «لا» نحو: «لا حَوْلَ ولا قوَّةَ إلا بالله» يجوزُ فيهما خمسةُ أوْجُه، وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه إما أنْ يُبْنَى مَعَ «لا» على الفتحِ، أو يُنصبَ، أو يُرفعَ.

فإنْ بُنيَ معَها على الفتحِ جازَ في الثاني ثلاثة أوجهٍ:

الأول: البناءُ على الفتحِ؛ لتركُّبه مع «لا» الثانية، وتكون [لا] الثانيةُ عامِلَةً عَمَلَ إنَّ، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةَ إلا بالله»[2].

= الألفية، وجزم به في بعض كتبه، ونقله عن قوم، وحجتهم في عدم حذف التنوين أنه قد تقرر أن تنوين جمع المؤنث السالم هو تنوين المقابلة، وهو لا ينافي البناء، فلا يحذف.

الثالث: أنه مبني على الفتح، وهذا مذهب المازني والفارسي، ورجَّحه ابن هشام في «المغني» والمحقِّق الرَّضي في «شرح الكافية» وابن مالك في بعض كتبه.

الرابع: أنه يجوز فيه البناء على الكسرة نيابة عن الفتحة، والبناءُ على الفتح.

وزعم كلُّ شرَّاح الألفية أنَّ بيت سلامة بن جندل (الشاهد رقم ١٠٩) يروى بالوجهين جميعًا، فإذا صح ذلك لم يكن لإيجاب أحد الأمرين بعينه وجه وجيه، ويؤخذ من كلام ابن الأنباري أن بيت سلامة يُروى بالفتح دون الكسر؛ فيكون تأييدًا لمذهب المازني ومن معه؛ ولكنَّا لا نستطيع أن نردَّ روايةَ الكسر بمجرد كون ابن الأنباري لم يحفظها.

(1) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) وعلى تركيب الثانية مع اسمها كتركيب الأولى مع اسمها قرأ أبو عَمرٍو وابنُ كثير في قوله سبحانه: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] بفتح بيع وخُلَّة وشفاعة، و«لا» في المواضع الثلاثة نافية للجنس عاملة عمل إن، والاسم المفتوح بعدَها اسمها مبني على الفتح في محل نصب، وخبرها ـ فيما عدا الأول ـ محذوف لدلالة ما قبله عليه.

الثاني: النصبُ عطفاً على محلِّ اسم «لا»، وتكون «لا» الثانيةُ زائدةً[1] بين العاطف والمعطوف، نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوَّةً إلا بالله» ومنه قولُه: [السريع]

ش١١٠ ـ لا نَسَبَ اليَومَ وَلا خُلَّةً ... اِتَّسَعَ الخَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ[2]

= ومن شواهد ذلك قول الراجز (وقد أنشدناه في شرح الشاهد رقم ٢٧ السابق):

نَحْنُ بَنُو خُوَيلِدٍ صُرَاحَا ... لا كَذِبَ اليَومَ ولا مُزَاحَا

(1) للتوكيد.

(٢) البيت لأنس بن العباس بن مرداس، وقيل: بل هو لأبي عامر جدِّ العباس بن مرداس، ويُروى عجز البيت، كما رواه الشارح العلّامة من كلمة عينية، وبعده:

كَالثَّوبِ إذ أنهَجَ فيهِ البِلَى ... أَعْيَا عَلَى ذِي الحِيلَةِ الصَّانِعِ

وروى أبو علي القالي صدرَ هذا البيت مع عَجُز آخر، وهو:

اتسَعَ الخَرقُ عَلَى الرَّاتِقِ

من كلمة قافية، وقبله:

لا صُلحَ بَينِي فاعلَمُوهُ وَلَا ... بَينَكُمُ مَا حَمَلَتْ عَاتِقِي

سَيفِي ومَا كُنَّا بِنَجدٍ وَمَا ... قَرقَرَ قُمْرُ الوَادِ بالشَّاهِقِ

اللغة: «خُلَّة» بضم الخاء وتشديد اللّام: هي الصداقة، وقد تطلق الخُلَّة على الصديق نفسه، كما في قول رجل من بني عبد القيس، وهو أحد شعراء الحماسة:

أَلَا أَبلِغَا خُلَّتِي رَاشِدًا ... وَصِنوِي قَدِيماً إذا مَا تَصِلْ

«الراقع» ومثله «الراتق» الذي يُصلِح موضع الفساد من الثوب «أنهج» أخذ في البلى «أعيا» صعب، وشق، واشتد «العاتق» موضع الرداء من المنكب «قرقر قمر» قرقر: صوَّت، وصاح، و«قمر» يجوز أن يكون جمع أقمر؛ فوزانه وزان أحمر وحُمر، وأصفر وصُفر، ويجوزُ أنْ يكونَ جمع قُمري، كـ«رُوم» في جمع رُومي «الشاهق» الجبل المرتفع.

الإعراب: «**لا**» نافية للجنس «**نسب**» اسمها مبني على الفتح في محل نصب «**اليوم**» ظرف متعلق بمحذوف خبر لا «**ولا**» الواو عاطفة، ولا: زائدة لتأكيد النفي «**خلة**» معطوف على نسب بالنظر إلى محل اسم «لا» الذي هو النصب «**اتسع**» فعل ماض «**الخرق**» فاعل لاتسع «**على الراقع**» جار ومجرور متعلق بقوله: «اتسع».

الشاهد فيه: قوله: «ولا خلة» حيث نصب على تقدير أنْ تكونَ «لا» زائدة للتأكيد، ويكون «خُلّة» معطوفًا بالواو على محل اسم «لا» ـ وهو قوله: «نسب» ـ عطف مفرد على مفرد، وهذا هو الذي حمله الشارح ـ تبعًا لجمهور النحاة ـ عليه.

وقال يونس بن حبيب: إن «خلة» مبني على الفتح في محل نصب، وذكر أنه نوَّنه للضرورة، وبناؤه على الفتح عنده على أن «لا» الثانية عاملة عمل «إن» مثل الأولى، وخبرها محذوف يرشد إليه خبر الأولى، =

الثالث: الرفعُ، وفيه ثلاثةُ أوجُهٍ:

الأول: أنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ «لا» واسمِها؛ لأنَّهما في موضع رفعٍ بالابتداءِ عندَ سيبويه[1]، وحينئذٍ تكونُ «لا» زائدة. الثاني: أنْ تكونَ «لا» الثانيةُ عملت عَمَلَ «ليس». الثالث: أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء، وليس لـ«لا» عمل فيه، وذلك نحو: «لا حَوْلَ وَلا قوةٌ إلا بالله» ومنه قولُه: [الكامل]

ش١١١ ـ هـذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ لا أُمَّ لـــي إنْ كـــانَ ذاكَ وَلا أَبُ[٢]

= والتقدير: «ولا خلة اليوم» والواو قد عطفت جملة «لا» الثانية مع اسمها وخبرها على جملة لا الأولى واسمها وخبرها، وهو كلام لا متمسَّك له، بل يجب ألا يحملَ عليه الكلام؛ لأن الحمل على وجه يستتبع الضرورة لا يجوز متى أمكن الحمل على وجه سائغ لا ضرورة معه، وهذا إذا وافقناه على أن تنوينه للضرورة.

وقال الزمخشري في «مفصَّله»: إن «خُلَّة» منصوب بفعل مضمر، وليس معطوفًا على لفظ اسم لا، ولا على محله، والتقدير عنده: لا نسبَ اليومَ ولا نذكر خُلَّة.

وهو تكلُّفٌ لا مقتضي له، ويلزم عليه عطفُ الجملة الفعلية على الجملة الاسمية، والأفضلُ في العطف توافق الجملة المعطوفة مع الجملة المعطوف عليها في الفعلية والاسمية ونحوِهما.

(1) «الكتاب» ٢/ ٢٧٥ ـ ٢٧٦.

(٢) اختلف العلماء في نسبة هذا البيت اختلافًا كثيرًا، فقيل: هو لرجل من مَذْحِج، وكذلك نسبوه في «كتاب» سيبويه، وقال أبو رياش: هو لهمام بن مُرَّة أخي جسَّاس بن مرَّة قاتل كليب، وقال ابن الأعرابي: هو لرجل من بني عبد مناف، وقال الحاتمي: هو لابن أحمر، وقال الأصفهاني: هو لضمرة بن ضمرة، وقال بعضهم: إنه من الشعر القديم جدًّا، ولا يعرف له قائل.

اللغة: «هذا لعمركم» العَمْر، بفتح فسكون: الحياة، وقد فصل بين المبتدأ ـ الذي هو اسم الإشارة ـ وخبره بجملة القسم، وهي قوله: «لعمركم» مع خبره المحذوف. ويروى: «هذا وجَدِّكم» والجد: الحظ والبخت، وهو أيضًا أبو الأب «الصغار» بزنة سحاب: الذل، والمهانة، والحقارة «بعينه» يزعم بعض العلماء أن الباء زائدة، وكأنه قد قال: هذا الصغار عينه، ولا داعي لذلك.

الإعراب: «**هذا**» اسم إشارة مبتدأ «**لعمركم**» اللام لام الابتداء، وعَمر: مبتدأ، وخبره محذوف وجوبًا، والتقدير: لعمركم قسمي، وعمر مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة معترضة بين المبتدأ وخبره لا محل لها من الإعراب «**الصغار**» خبر المبتدأ الذي هو اسم الإشارة «**بعينه**» جار ومجرور متعلق بمحذوف حال، وقيل: الباء زائدة، وعليه يكون قوله: «عين» تأكيدًا للصغار، وعين مضاف، والهاء مضاف إليه «**لا**» نافية للجنس «**أم**» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «**لي**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» «**إن**» شرطية «**كان**» فعل ماض ناقص فعل الشرط مبني على الفتح في محل جزم «**ذاك**» ذا: اسم كان، =

وإنْ نُصِبَ المعطوفُ عليه[1]، جاز في المعطوف الأوْجُهُ الثلاثة المذكورة، أعني البناءَ والرفع والنصب، نحو: «لا غُلامَ رَجُلٍ ولا امرأةَ، ولا امرأةٌ، ولا امرأةً»[2].

وإنْ رُفِعَ المعطوفُ عليه جازَ في الثاني وجهان؛ الأول: البناء على الفتح، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةَ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةَ» ومنه قوله: [الوافر]

ش١١٢ ـ فَلا لَغْوٌ وَلا تأثيمَ فيها   وَما فاهوا بِهِ أَبَداً مُقيمُ[٣]

= وخبرها محذوف، والتقدير: إن كان ذاك محمودًا، أو نحوه «ولا» الواو عاطفة، لا: زائدة لتأكيد النفي «أب» بالرفع معطوف على محل «لا» واسمها؛ فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وفيه إعرابان آخران ستعرفهما في بيان الاستشهاد بالبيت.

الشاهد فيه: قوله: «ولا أب» حيث جاء مرفوعًا على واحد من ثلاثة أوجه: إما على أن يكون معطوفاً على محل «لا» مع اسمها كما ذكرناه في الإعراب، أو على أنَّ «لا» الثانية عاملة عمل ليس، فالاسم المرفوع بعدها هو اسمها، وخبرها محذوف، وإما على أن «لا» الثانية ليست عاملة أصلاً، بل هي زائدة، ويكون «أب» مبتدأ خبره محذوف، وقد ذكر ذلك الشارح العلامة. ومثله قول جرير بن عطية:

بأيِّ بَلاءٍ يا نُمَيرُ بنَ عامِرٍ   وأنتُم ذُنَابَى لا يَدَينِ ولا صَدْرُ

وقد ورد على غِرار ذلك قول المتنبي:

لا خَيلَ عِندَكَ تُهدِيهَا ولَا مالُ   فَليُسعِدِ النُّطقُ إن لَمْ يُسعِدِ الحالُ

(1) بسبب كونه مضافاً أو شبيهاً به.

(2) الأول: مبني على الفتح في محل نصب.
والثاني: الرفعُ معطوفاً على محل لا مع اسمها، وتكون «لا» زائدة لتوكيد النفي.
ويمكن أن يقال: مرفوع على أنه اسم «لا» الحجازية العاملة عمل «ليس».
والثالث: العطف على اسم «لا».

(٣) البيت لأمية بن أبي الصلت، ولكن الشارح ـ كغيره من النحاة ـ قد لفق صدر بيت من أبيات كلمة أمية على عجز بيت آخر منها، وصواب إنشاد البيتين هكذا:

وَلَا لغوٌ ولا تَأثِيمَ فيهَا   وَلا حَينٌ وَلا فِيهَا مُلِيمُ
وفيهَا لحمُ سَاهِرةٍ وَبَحرٍ   وَمَا فاهُوا بِهِ أبدًا مُقِيمُ

اللغة: «لغو» أي: قول باطل وما لا يعتد به من الكلام «تأثيم» هو مصدر أثَّمته، بتشديد الثاء، بمعنى نسبته إلى الإثم بأن قلت له: يا آثم، يريد أن بعضهم لا ينسب بعضًا إلى الإثم؛ لأنهم لا يفعلون ما يصحح نسبتهم إليه «حين» هلاك وفناء «مليم» بضم الميم، وهو الذي يفعل ما يلام عليه «ساهرة» هي وجه الأرض، يريد أن في الجنة لحم حيوان البر.

والثاني: الرفعُ، نحو: «لا رَجُلٌ ولا امرأةٌ، ولا غلامُ رَجُلٍ ولا امرأةٌ»(١).

ولا يجوزُ النَّصْبُ للثاني؛ لأنه إنما جاز فيما تقدَّمَ للعطف على [محلِّ] اسم «لا» و«لا» هنا ليست بناصبة؛ فيسقُط النَّصبُ، ولهذا قال المصنِّفُ: «وإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لا تَنْصِبا».

= **الإعراب**: «**فلا**» نافية ملغاة «**لغو**» مبتدأ مرفوع بالضمة الظاهرة «**ولا**» الواو عاطفة، لا: نافية للجنس تعمل عمل إن «**تأثيم**» اسم لا مبني على الفتح في محل نصب «**فيها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا» وخبر المبتدأ محذوف يدل عليه خبر «لا» هذا، ويجوز عكس ذلك على ضَعفٍ فيه، فيكون الجار والمجرور متعلقًا بمحذوف خبر المبتدأ، ويكون خبر «لا» هو المحذوف، وعلى أية حال فإن الواو قد عطفت جملة «لا» مع اسمها وخبرها على جملة المبتدأ والخبر «**وما**» اسم موصول مبتدأ «**فاهوا**» فعل وفاعل، والجملة من فاه وفاعله لا محل لها صلة الموصول «**به**» جار ومجرور متعلق بفاهوا «**أبدًا**» منصوب على الظرفية، ناصبه فاهوا، أو مقيم «**مقيم**» خبر المبتدأ.

ويجوز أن تكون «لا» الأولى نافية عاملة عمل ليس، ولغو: اسمها، وخبرها محذوف يدل عليه خبر «لا» الثانية العاملة عمل «إن»، أو خبر «لا» الأولى هو المذكور بعد، وخبر الثانية محذوف يدل عليه خبر الأولى، وتكون الواو قد عطفت جملة «لا» الثانية العاملة عمل إن على جملة «لا» الأولى العاملة عمل ليس، ولكن الوجه الثاني من وجهَي الخبر ضعيف؛ لما يلزم عليه من العطف قبل استكمال المعطوف عليه.

الشاهد فيه: قوله: «فلا لغو ولا تأثيم» حيث ألغى «لا» الأولى، أو أعملها عمل ليس فرفع الاسم بعدها، وأعمل «لا» الثانية عمل «إن» على ما بيناه في إعراب البيت.

ومثل هذا الشاهد قول عامر بن جوين الطائي، وهو الشاهد رقم **١٤٦** الآتي في «باب الفاعل»:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَتْ وَدْقَهَا ... وَلَا أرضَ أَبقَلَ إبقَالَهَا

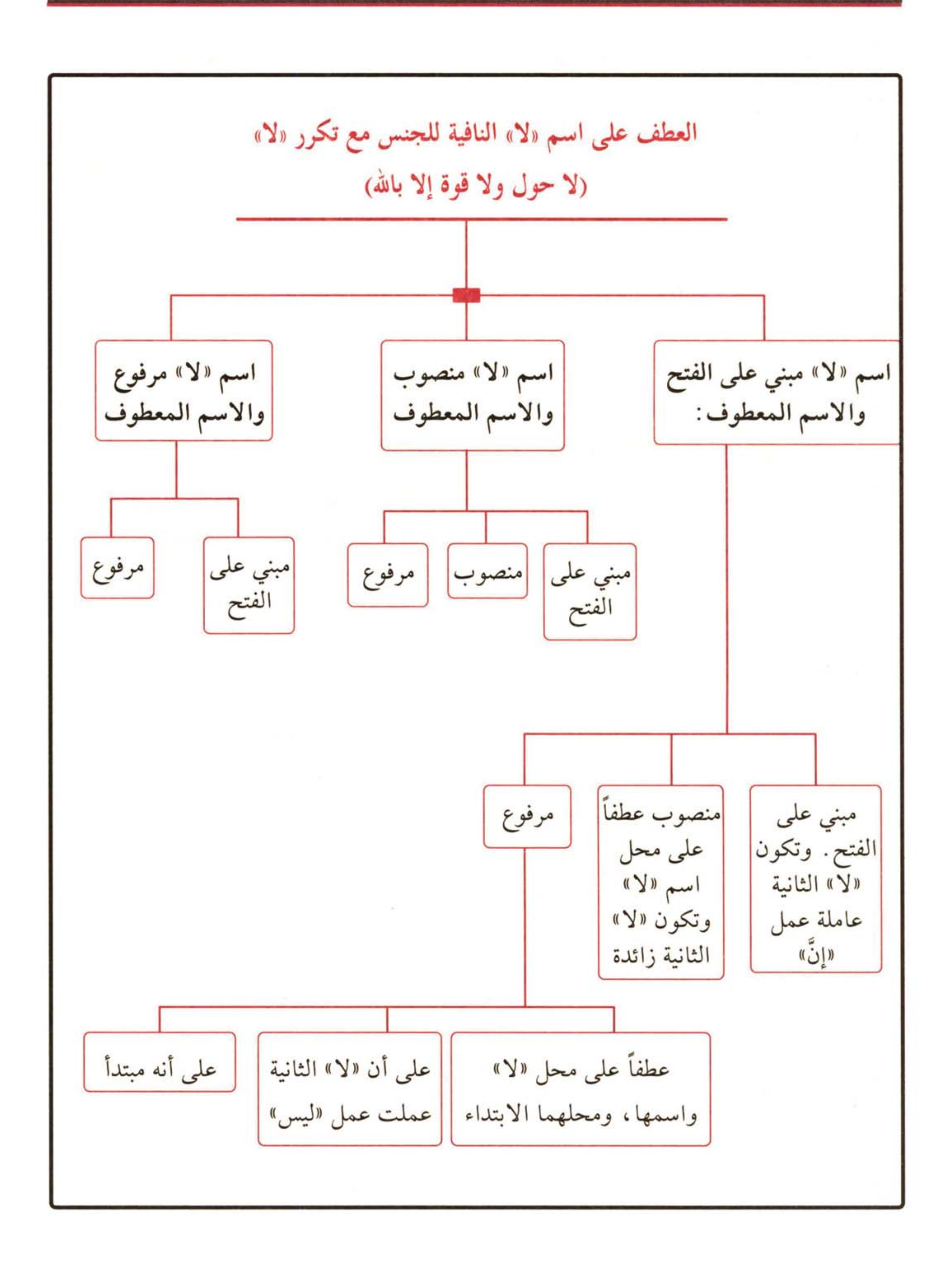
الرواية فيه برفع «مُزنة» بالضمة الظاهرة، وبفتح «أرض» والقول فيهما كالقول في «لا لغو ولا تأثيم».

(١) من شواهد هذا الوجه قول الله تعالى: ﴿لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَٰعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] برفع الثلاثة في قراءة غير أبي عَمرٍو وابن كثير، وقولُ عبيد بن حصين الراعي:

وَمَا هَجَرتُكِ حَتَّى قُلتِ مُعلِنَةً ... لا نَاقَةٌ لِيَ فِي هذَا ولَا جَمَلُ

وقد نسج عليه أبو الطَّيب المتنبي في قوله:

بِمَ التَّعَلُّلُ لا أهلٌ وَلَا وَطَنُ ... ولا نَدِيمٌ وَلَا كَأسٌ وَلَا سَكَنُ


العطف على اسم «لا» النافية للجنس مع تكرر «لا»
(لا حول ولا قوة إلا بالله)
اسم «لا» مبني على الفتح والاسم المعطوف:
اسم «لا» منصوب والاسم المعطوف
اسم «لا» مرفوع والاسم المعطوف
مبني على الفتح
منصوب
مرفوع
مبني على الفتح
مرفوع
مبني على الفتح. وتكون «لا» الثانية عاملة عمل «إنَّ»
منصوب عطفاً على محل اسم «لا» وتكون «لا» الثانية زائدة
مرفوع
عطفاً على محل «لا» واسمها، ومحلهما الابتداء
على أن «لا» الثانية عملت عمل «ليس»
على أنه مبتدأ

٢٠١ ـ وَمُفْرَداً نَعْتاً لِمَبْنِيٍّ يَلي   فافْتَحْ أوِ انْصِبَنْ أَوِ ارْفَعْ تَعْدِلِ(١)

إذا كانَ اسمُ «لا» مبنيًّا، ونُعِتَ بمفردٍ يَليهِ ـ أي: لم يُفصَل بينَه وبينَه بفاصلٍ ـ **جاز في النعت ثلاثةُ أوجُه**:

الأول: البناءُ على الفَتْحِ؛ لتركُّبِهِ مع اسم «لا»، نحو: «لا رَجُلَ ظَريفَ»(2).

الثاني: النصبُ، مراعاةً لمحلِّ اسم «لا» نحوُ: «لا رَجُلَ ظَريفاً».

الثالث: الرَّفْع، مراعاةً لمحلِّ «لا» واسمِها؛ لأنَّهما في موضع رفعٍ عندَ سيبويه كما تقدَّم، نحو: «لا رَجُلَ ظريفٌ».

٢٠٢ ـ وَغَيْرَ ما يَلي وَغَيْرَ المُفْرَدِ   لا تَبْنِ وانْصِبْهُ أوِ الرَّفْعَ اقْصِدِ(٣)

تقدَّمَ في البيت الذي قبل هذا أنَّه إذا كانَ النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً وولِيَهُ النَّعتُ،

---

(١) **«ومفرداً نعتاً»** يجوز أن يكون «مفرداً» مفعولاً مقدماً تنازعه العوامل الثلاثة الآتية ويكون نعتاً بدلاً منه، ويجوز أن يكون «مفرداً» حالاً من «نعتاً»، وجاز مجيء الحال من النكرة لتقدمه عليها ولتخصصه بالمتعلق أو بالوصف، ويكون «نعتاً» مفعولاً تنازعه العوامل الثلاثة **«لمبني»** جار ومجرور متعلق بقوله: نعتاً، أو بمحذوف صفة له **«يلي»** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى نعت، والجملة في محل نصب صفة لقوله: نعتاً **«فافتح»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، **«أو»** عاطفة **«انصبن»** فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، ونون التوكيد حرف لا محل له من الإعراب **«أو»** حرف عطف **«ارفع»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«تعدل»** فعل مضارع مجزوم في جواب الأمر، وعلامة جزمه السكون، وحرك بالكسر لأجل الروي.

(2) قال في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١. ٣٥٢: على أنه رُكِّب معها قبل مجيء «لا» كـ«خمسةَ عشرَ».
أي: اعتُبِرَ النعتُ والمنعوتُ اسماً واحداً دخلت عليه «لا».

(٣) **«وغير»** مفعول مقدم على عامله، وهو قوله: «لا تبن» الآتي، وغير مضاف، و**«ما»** اسم موصول: مُضاف إليه **«يلي»** فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى ما، والجملة لا محل لها صلة ما **«وغير»** الواو عاطفة، غير: معطوف على غير السابقة، وغير مضاف، و**«المفرد»** مضاف إليه **«لا»** ناهية **«تبن»** فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف الياء والكسرة قبلها دليل عليها، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت **«وانصبه»** الواو عاطفة، انصب: فعل أمر مبني على السكون لا محل له من الإعراب، والفاعل ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والهاء مفعول به لانصب **«أو»** عاطفة **«الرفع»** مفعول به مقدم لـ«اقصد» **«اقصد»** فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت.

جاز في النَّعتِ ثلاثةُ أوجهٍ، وذكر في هذا البيتِ أنه إذا لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ، بل فُصِل بينهما بفاصل، لم يجز بناءُ النعت؛ فلا تقول: «لا رجُلَ فيها ظريفَ» ببناء ظريف، بَلْ يتعيَّن رَفْعُه، نحوُ: «لا رجُلَ فيها ظريفٌ» أو نصبُه، نحوُ: «لا رجلَ فيها ظريفاً» وإنَّما سقطَ البناءُ على الفتح؛ لأنَّه إنما جاز عندَ عدَمِ الفصل لتركُّبِ النعتِ معَ الاسمِ، ومعَ الفَصْلِ لا يمكنُ التَّركيبُ، كما لا يمكنُ التركيبُ إذا كان المنعوتُ غيرَ مفردٍ، نحو: «لا طالعاً جَبَلاً ظريفاً»(1) ولا فرقَ في امتناعِ البناء على الفتح في النَّعتِ عند الفَصْلِ بينْ أنْ يكونَ المنعوتُ مُفْرداً كما مثّل، أو غيرَ مُفْردٍ.

وأشار بقوله: «وغير المفرد» إلى أنَّه إنْ كان النعتُ غيرَ مفرَدٍ ـ كالمضاف والمشبَّه بالمضافِ ـ تَعَيَّنَ رَفْعُه أو نصبُه؛ فلا يجوزُ بناؤه على الفتح، ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرَدٍ، ولا بينَ أنْ يُفْصَلَ بينَه وبينَ النَّعتِ أو لا يفصلَ؛ وذلك نحو: «لا رَجُلَ صاحِبَ بِرٍّ فيها، ولا غُلامَ رَجُلٍ فيها صاحِبَ بِرٍّ».

وحاصِلُ ما في البيتين: أنَّه إنْ كانَ النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ولم يُفْصَلْ بينَهما، جازَ في النعت ثلاثَةُ أوْجُهٍ، نحو: «لا رَجُلَ ظريفَ، وظريفاً، وظريفٌ» وإنْ لم يكنْ كذلك، تعيَّن الرفعُ أو النَّصبُ، ولا يجوزُ البناءُ.

٢٠٣ ـ وَالعَطْفُ إنْ لَمْ تَتكَرَّرْ «لا» احْكُما ... لَهُ بِما لِلنَّعْتِ ذي الفَصْلِ انْتَمَى(٢)

---

(1) لأنه لا يُرَكَّبُ أكثر من كلمتين.

(٢) «والعطف» مبتدأ «إن» شرطية «لم» حرف نفي وجزم وقلب «تتكرر» فعل مضارع مجزوم بلم «لا» قصد لفظه: فاعل تتكرر، والجملة فعل الشرط «احكما» فعل أمر مبني على الفتح لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً لأجل الوقف، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً حرف لا محل له من الإعراب، وفاعل احكم ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت، والجملة في محل جزم جواب الشرط، وحذفت منه الفاء ضرورة، وجملة الشرط وجوابه في محل رفع خبر المبتدأ «له، بما» جاران ومجروران يتعلقان باحكم، وما: اسم موصول «للنعت» جار ومجرور متعلق بقوله: انتمى، الآتي «ذي» نعت للنعت، وذي مضاف، و«الفصل» مضاف إليه «انتمى» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود على «ما» الموصولة، والجملة من انتمى وفاعله لا محل لها من الإعراب صلة الموصول.

وحاصل البيت: والعطف إن لم تتكرر «لا» فاحكم له بالحكم الذي انتمى للنعت صاحب الفصل من منعوته، وذلك الحكم هو امتناع البناء وجواز ما عداه من الرفع والنصب.

تَقَدَّمَ أنَّه إذا عُطف على اسم «لا» نكرةٌ مفردةٌ، وتكررت «لا» يجوزُ في المعطوفِ ثَلاثَةُ أوْجُهٍ: الرفعُ، والنصبُ، والبناءُ على الفتح، نحوُ: «لا رَجُلَ ولا امْرَأَةٌ، ولا امرأةً، ولا امرأةَ» وذكر في هذا البيت أنَّه إذا لم تتكرَّرْ «لا» يجوزُ في المعطوف ما جازَ في النَّعتِ المفصولِ، وقد تقدَّم أنَّه يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ[١]، ولا يجوزُ فيه البناءُ على الفَتْحِ؛ فتقولُ: «لا رَجُلَ وامرأةٌ، وامرأةً» ولا يجوزُ البناءُ على الفتحِ، وحَكَى الأخفشُ «لا رَجُلَ وامرأةَ» بالبناءِ على الفَتْحِ، على تقدير تكرر «لا» فكأنَّه قالَ: «لا رَجُلَ ولا امرأةَ» ثُم حُذِفَتْ «لا»[2].

وكذلكَ إذا كانَ المعطوفُ غيرَ مُفْرِدٍ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ والنصبُ، سواءٌ تكرَّرتْ «لا» نحو: «لا رَجُلَ ولا غلامَ امرأةٍ» أو لم تتكرر، نحو: «لا رَجُلَ وَغُلامَ امْرَأَةٍ»[٣].

هذا كلُّه إذا كان المعطوفُ نكرةً؛ فإنْ كانَ معرفةً، لا يجوزُ فيه إلَّا الرفعُ على كلِّ حالٍ، نحوُ: «لا رَجُلَ ولا زَيْدٌ فيها»، أو «لا رَجُلَ وزَيْدٌ فيها».

٢٠٤ ـ وَأعطِ «لا» مَعْ هَمْزَةِ اسْتِفْهامِ ... ما تَسْتَحِقُّ دونَ الاِسْتِفْهامِ[٤]

---

(١) من شواهد هذه المسألة قول رجل من بني عبد مناة بن كنانة يمدح مروان بن الحكم وابنه عبد الملك:

فَلَا أبَ وابنًا مِثْلُ مَروانَ وابنِهِ ... إذَا هُوَ بِالمَجْدِ ارتَدَى وَتَأَزَّرَا

فأنت تراه قد عطف «ابنًا» على اسم لا الذي هو «أب» وأتى بالمعطوف منصوبًا، وقد كان يجوزُ له أن يأتي به مرفوعًا بالعطف على محل «لا» مع اسمها؛ فإن محلهما رفع بالابتداء عندَ سيبويه، كما تقدَّم ذِكرُه مرارًا.

(2) اعتبر ابن هشام هذا القول شاذاً كما في «أوضح المسالك» ١/ ٣٥١.
وتوجيه الشذوذ: أنه لم يُعْهَد أن تُحذَفَ «لا» ويبقى البناءُ على تقديرها!
وأما القول بأنّ «رجلَ وامرأةَ» مبنيّان فباطلٌ؛ كونهما قد فُصِل بينهما بحرف العطف.

(٣) ذكر الناظم والشارح حكم العطف على اسم لا وحكمَ نعته، ولم يذكر واحد منهما حكم البدل منه. وحاصله أن البدل إما أن يكون نكرة كاسم «لا»، وإما أن يكون معرفة؛ فإذا كان البدل نكرة جازَ فيه الرفعُ والنصبُ؛ فتقول: لا أحدَ رجلاً وامرأةً فيها، وتقول: لا أحدَ رجلٌ وامرأةٌ فيها، وإنْ كان البدلُ معرفةً لم يجزْ فيه إلا الرفعُ، فتقول: لا أحد زيد وعمرو فيها. وأما التوكيد فلا يأتي منه المعنوي؛ لأن ألفاظه معارف، واسم «لا» نكرة، ولا تؤكد النكرة توكيدًا معنويًّا على ما ستعرف في باب التوكيد إن شاء الله.

(٤) «وأعط» فعل أمر، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوباً تقديره أنت «لا» قصد لفظه: مفعول أول لأعط «مع» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ومع مضاف، و«همزة» مضاف إليه، وهمزة مضاف، و«استفهام» مضاف إليه «ما» اسم موصول: مفعول ثان لأعط «تستحق» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً =

إذا دخلَتْ همزةُ الاستفهامِ على «لا» النافيةِ للجنْسِ، بَقِيَتْ على ما كانَ لَها من العملِ[1] وسائِرِ الأحكامِ الَّتي سبقَ ذكرُها؛ فتقول: «ألا رَجُلَ قائِمٌ؟ وألا غلامَ رَجُل قائِمٌ؟ وألا طالِعاً جَبَلاً ظاهِرٌ؟» وَحُكْمُ المعطوفِ والصِّفةِ بعدَ دخولِ همْزةِ الاستفهامِ كحُكْمهما قبلَ دخولِها.

هكذا أَطْلَقَ المصنِّفُ رحمه الله تعالى هنا، وفي كلِّ ذلك تفصيل.

وهو: أنَّه إذا قُصِدَ بالاستفهامِ التوبيخُ أو الاستفهامُ عَنِ النَّفي[2]؛ فالحكمُ كما ذَكَرَ مِن أنَّه يَبقى عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذكرُه: من أحكامِ العطفِ، والصِّفَةِ، وجوازِ الإلغاء.

فمثالُ التوبيخ قولُكَ: «ألا رُجوعَ وَقَدْ شِبْتَ!» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١١٣ ـ أَلا ارْعِواءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبيبَتُهُ وَآذَنَتْ بِمَشيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ[٣]

= تقديره هي يعود على «لا» ومفعوله ضمير محذوف يعود على «ما» الموصولة، والجملة لا محل لها صلة الموصول «دون» ظرف متعلق بمحذوف حال من «لا» ودون مضاف، و«الاستفهام» مضاف إليه.

وحاصل البيت: وأعط «لا» النافية حال كونها مصاحبة الهمزة الدالة على الاستفهام نفس الحكم الذي كانت «لا» هذه تستحقه حال كونها غير مصحوبة بأداة الاستفهام.

(1) مع تحوّل الكلام إلى الإنشاء بعد أن كان خبراً.

(2) لو قال: «أو لمجرّد الاستفهام عن النفي» لكان قوله أمتن.

(٣) هذا البيت لم ينسبه أحد ممن استشهد به فيما بين أيدينا من المراجع إلى قائل معين.

اللغة: «ارعواء»: أي: انتهاء، وانكفاف، وانزجار، وهو مصدر ارعوى يرعوي؛ أي: كفَّ عن الأمر وتركه «آذنت» أعلمت «ولَّت» أدبرت «مشيب» شيخوخة وكبر «هرم» فناء القوة وذهاب للفَتَاء ودواعي الصَّبوة.

المعنى: أفما يكفُّ عن المقابح ويدعُ دواعي النَّزَق والطَّيش هذا الذي فارقه الشبابُ وأعلمته الأيام أنَّ جسمه قد أخذ في الاعتلال، وسارعت إليه أسباب الفناء والزوال؟!

الإعراب: «ألا» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس، وقصد بالحرفين جميعًا التوبيخ والإنكار «ارعواء» اسم لا «لمن» جار ومجرور متعلّق بمحذوف خبر «لا» ومن: اسم موصول «ولَّت» ولَّى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «شبيبته» شبيبة: فاعل ولَّت، وشبيبة مضاف، والضمير مضاف إليه، والجملة من ولَّت وفاعله لا محلَّ لها صلة الموصول «وآذنت» الواو عاطفة، آذن: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى شبيبة «بمشيب» جار ومجرور متعلق بآذنت «بعده» بعد: ظرف زمان متعلّق بمحذوف خبر مقدم، وبعد مضاف، والهاء ضمير المشيب مضاف إليه «هرم» مبتدأ مؤخر، والجملة من المبتدأ وخبره في محل جر صفة لمشيب.

الشاهد فيه: قوله: «ألا ارعواء» حيث أبقى للا النافية عملها الذي تستحقه مع دخول همزة الاستفهام عليها؛ لأنه قصد بالحرفين جميعاً التوبيخ والإنكار.

ومثالُ الاستفهامِ عَنِ النَّفي قولُكَ: «ألا رجُلَ قائمٌ؟» ومنه قولُه: [البسيط]

ش١١٤ـ ألا اصْطِبارَ لِسَلْمى أمْ لَها جَلَدٌ إذا أُلاقي الَّذي لاقاهُ أمْثالي[١]

وإذا قُصِدَ بألا التَّمنِّي، فمذهَبُ المازِنيِّ[2] أنها تَبقَى على جميع ما كانَ لَها من الأحكامِ، وعليه يَتَمشَّى إطْلاقُ المصنِّفِ، ومذهبُ سيبويه[3] أنه يَبْقى لَها عَمَلُها في الاسمِ، ولا يجوزُ إلغاؤها، ولا الوصفُ أوِ العطفُ بالرفع مراعاةً للابتداء.

ومن استعمالها للتمنِّي قولُهم: «ألا ماءَ ماءً بارداً» وقولُ الشاعر: [الطويل]

---

(١) نُسب هذا البيت لمجنون بني عامر قيس بن الملوَّح، ويروى في صدره اسمها هكذا:

ألا اصطِبَارَ لِلَيْلَى أم لَهَا جَلَدٌ

اللغة: «اصطبار» تصبر، وتجلد، وسُلوان، واحتمال «لاقاه أمثالي» كناية عن الموت.

المعنى: ليت شعري إذا أنا لاقيت ما لاقاه أمثالي من الموت، أيمتنع الصبر على سلمى أم يبقى لها تجلُّدها وصبرها؟!

الإعراب: «**ألا**» الهمزة للاستفهام، ولا: نافية للجنس «**اصطبار**» اسم «لا» مبني على الفتح في محل نصب «**لسلمى**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر «لا»، «**أم**» عاطفة «**لها**» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدَّم «**جلد**» مبتدأ مؤخر، والجملة معطوفة على جملة «لا» واسمها وخبرها «**إذا**» ظرفية «**ألاقي**» فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر فيه وجوبًا تقديره أنا، والجملة في محل جر بإضافة «إذا» إليها «**الذي**» اسم موصول مفعول به لألاقي «**لاقاه**» لاقى: فعل ماض، والهاء مفعول به للاقى تقدَّم على فاعله «**أمثالي**» أمثال: فاعل لاقى، وأمثال مضاف، وياء المتكلم مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل والمفعول لا محل لها صلة الموصول.

الشاهد فيه: قوله: «ألا اصطبار» حيث عامَلَ «لا» بعد دخول همزة الاستفهام مثل ما كان يعاملها به قبل دخولها، والمراد من الهمزة هنا الاستفهام، ومن «لا» النفي؛ فيكون معنى الحرفين معًا الاستفهام عن النفي، وبهذا البيت يندفع ما ذهب إليه الشَّلَوبين من أن الاستفهام عن النفي لا يقع، وكون الحرفين معًا دالَّين على الاستفهام عن النفي في هذا البيت مما لا يرتاب فيه أحد؛ لأن مراد الشاعر أن يسأل: أينتفي عن محبوبته الصبر إذا مات فتجزع عليه، أم يكون لها جلد وتصبر؟

(2) والمبرد.

(3) «الكتاب» ٢/ ٣٠٨. ٣٠٩، ووافقه الخليل والجرمي، واختاره ابن مالك في «التسهيل» كما في شرحه المسمّى «المساعد على تسهيل الفوائد» لشارحنا ابن عقيل ١/ ٣٥٠. ٣٥١.

ولـ«ألا» معنًى رابعٌ هو العرض والتحضيض واخْتلفَ فيه: أهو مركّبٌ من الحرفين أم هو حرفٌ برأسِهِ؟ وسيأتي الكلام عليه في بابه.

ش١١٥ ـ ألا عُمْرَ وَلَّى مُسْتَطاعٌ رُجوعُهُ فَيَـرْأَبَ مـا أَثْـأَتْ يَـدُ الـغَـفَـلاتِ(١)

٢٠٥ ـ وَشاعَ في ذا البابِ إِسْقاطُ الخَبَرْ إذَا الـمُـرادُ مَـعْ سُـقـوطِـهِ ظَـهَـرْ(٢)

إذا دَلَّ دليلٌ على خَبَرِ «لا» النافيةِ للجنْسِ وَجَبَ حَذْفُهُ عند التميميين والطائيين، وكَثُر حَذْفُهُ عندَ الحجازيين، ومثالُه أنْ يقالَ: هَلْ مِنْ رَجُلٍ قائم؟ فتقول: «لا رَجُلَ» وَتَحْذِفُ الخَبَر، وهو «قائمٌ» وجوباً عند التميميين والطائيين، وجوازاً عند الحجازيين، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ كما مُثّلَ، أو ظرفاً أو جارًّا ومجروراً، نحو أنْ يقالَ: هلْ عندكَ رجلٌ؟ أو هَلْ في الدار رجلٌ؟ فتقول: «لا رَجُلَ».

---

(١) احتجَّ بهذا البيت جماعة من النحاة، ولم ينسبه أحد منهم ـ فيما نعلم ـ إلى قائل معين.

اللغة: «ولّى» أدبر وذهب «فيرأب» يجبر ويصلح «أثأت» فتقت، وصدعت، وشعبت، وأفسدت، تقول: رأب فلان الصدع، ورأب فلان الإناء؛ إذا أصلح ما فسد منهما، وقال الشاعر:

يَـرأب الـصَّـدعَ والـثَّـأى بِـرَصِـيـنِ مِـنْ سَـجَـايَـا آرَائِـهِ وَيَـغِـيـرُ

(يَغير ـ بفتح ياء المضارعة ـ بمعنى يمير؛ أي: يمون الناس).

الإعراب: «**ألا**» كلمة واحدة للتمني، ويقال: الهمزة للاستفهام وأريد بها التمني، ولا: نافية للجنس، وليس لها خبر لا لفظًا ولا تقديرًا «**عمر**» اسمها «**ولى**» فعل ماض وفاعله ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى العمر «**مستطاع**» خبر مقدم «**رجوعه**» رجوع: مبتدأ مؤخر، ورجوع مضاف، والضمير العائد إلى العمر مضاف إليه، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب صفة ثانية لعمر «**فيرأب**» الفاء للسببية، يرأب: فعل مضارع منصوب بأن المضمرة بعد فاء السببية في جواب التَّمني، والفاعل ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هو يعود إلى عمر «**ما**» اسم موصول مفعول به ليرأب «**أثأت**» أثأى: فعل ماض، والتاء تاء التأنيث «**يد**» فاعل أثأت، ويد مضاف، و«**الغفلات**» مضاف إليه، والجملة من الفعل والفاعل لا محل لها صلة الموصول، والعائد ضمير منصوب محذوف تقديره «أثأته».

الشاهد فيه: قوله: «ألا عمر» حيث أريد الاستفهام مع «لا» مجرد التمني، وهذا كثير في كلام العرب، ومما يدل على كون «ألا» للتمني في هذا البيت نصب المضارع بعد فاء السببية في جوابه.

(٢) «**وشاع**» فعل ماض «**في**» حرف جر «**ذا**» اسم إشارة مبني على السكون في محل جر بفي، والجار والمجرور متعلق بشاع «**الباب**» بدل أو عطف بيان من اسم الإشارة «**إسقاط**» فاعل شاع، وإسقاط مضاف، و«**الخبر**» مضاف إليه «**إذا**» ظرف للمستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط «**المراد**» فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور بعده، وتقديره: إذا ظهر المراد «**مع**» ظرف متعلق بقوله: «ظهر» الآتي، ومع مضاف، وسقوط من «**سقوطه**» مضاف إليه، وسقوط مضاف، والهاء مضاف إليه «**ظهر**» فعل ماض، وفاعله ضمير مستتر فيه جوازاً تقديره هو يعود إلى المراد، والجملة من ظهر وفاعله لا محل لها من الإعراب مفسرة.

فإنْ لم يَدُلَّ على الخبرِ دليلٌ، لم يَجُزْ حَذْفُهُ عندَ الجميعِ، نحو قوله ﷺ: «لا أَحَدَ أَغْيَرُ من الله»(1) وقولِ الشاعر: [البسيط]

ش١١٦ ـ وَلا كَريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبوحُ(٢)

وإلى هذا أشارَ المصنِّفُ بقوله: «إذا المُرادُ مَعْ سُقوطِهِ ظَهَرْ» واحترزَ بهذا مما لا يظهرُ المرادُ مع سُقوطِه؛ فإنَّه لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كما تقدَّم.

---

(1) الحديث في «صحيح البخاري» برقم (٤٦٣٤)، وفي «صحيح مسلم» برقم (٦٩٩٢) بهذا اللفظ.

(٢) نسب الزمخشري في «المفصَّل» (١/ ٨٩ بتحقيقنا) هذا الشاهد لحاتم الطائي، ونسبه الجرمي ـ مع صدره ـ لأبي ذؤيب الهذلي، والصواب أنه ـ كما قال الأعلم ـ لرجل جاهلي من بني النَّبيت بن قاسط (وصوابه ابن مالك) وهو حي من اليمن، وكان قد اجتمع هو وحاتم والنابغة عند امرأة يقال لها ماوية بنت عفزر يخطبونها، فآثرت حاتمًا عليهما، وصدر هذا الشاهد:

إذَا اللِّقَاحُ غَدَتْ مُلقًى أصِرَّتُهَا

وبعض النحاة ـ كسيبويه والأعلم، وتبعهم الأشموني ـ يجعل صدر هذا الشاهد قولَه:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرفًا مُصَرَّمَةً

وهذا من تركيب صدر بيت على عجز بيت آخر، وهاك ثلاثة أبيات منها البيت الشاهد لتعلم صحة الإنشاد:

هَلَّا سَألتِ النَّبِيتيِّينَ مَا حَسَبي ... عِندَ الشِّتَاءِ إذا مَا هَبَّتِ الرِّيحُ
وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً ... فِي الرَّأسِ مِنهَا وَفِي الأصلاءِ تَملِيحُ
إذَا اللِّقَاحُ غَدَت مُلقًى أصِرَّتُهَا ... وَلَا كَرِيمَ مِنَ الوِلدَانِ مَصبُوحُ

اللغة: «اللقاح» جمع لقوح، وهي الناقة الحلوب «أصرتها» جمع صرار، وهو خيط يشد به رأس الضَّرع لئلا يرضعها ولدها، وإنما تلقى الأصرة حين لا يكون در، وذلك في زمن القحط، فالكلام كناية عن الجدب والقحط، وكأنه قال: إذا اشتد الزمان «مصبوح» اسم مفعول من صبحته، بتخفيف الباء، إذا سقيته الصبوح، وهو ـ بفتح الصاد وضم الباء الموحدة ـ الشرب بالغداة، والغداة: الوقت ما بين صلاة الفجر وطلوع الشمس.

الإعراب: «**إذا**» ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط «**اللقاح**» اسم لغدا محذوفًا يدل عليه المذكور بعده، وخبره محذوف يدل عليه ما بعده أيضًا، والتقدير: إذا غدت اللقاح ملقىً أصرتها «**غدت**» غدا: فعل ماض ناقص بمعنى صار، والتاء للتأنيث، واسمه ضمير مستتر فيه جوازًا تقديره هي يعود إلى اللقاح «**ملقىً**» خبر غدا، وهو اسم مفعول «**أصرتها**» أصرة: نائب فاعل لملقى، وأصرة مضاف، والضمير العائد إلى اللقاح مضاف إليه «**ولا**» نافية للجنس «**كريم**» اسمها «**من الولدان**» جار ومجرور متعلق بمحذوف نعت لكريم «**مصبوح**» خبر لا.

الشاهد فيه: قوله: «ولا كريم من الولدان مصبوح» حيث ذكر خبر لا، وهو قوله: «مصبوح» لكونه ليس =